زعزعة استقرار الوطن وتوظيف أموال لانفصال الريف يحرجان الزفزافي ورفاقه

الزفزافي يشتكي الوكيل العام والأخير يعلن حياده واحترامه لحقوق وكرامة الإنسان 2

annahar al maghribia

النهار المغربية

يومية مستقلة

www. annahar.ma annahar30@gmail.com

* مدير النشر: عبد الحكيم بديع * العدد: 4221 * الأربعاء 14 مارس 2018 * السنة الرابعة عشر * رقم الإيداع القانوني 84/2002 * الثمن 4 دراهم

لأول مرة يتم عرض تسجيل لتحقيقات الشرطة القضائية

أقرها الحموشي منذ أربع سنوات واعتمدتها النيابة العامة في مواجهة مشتكية اتهمت الشرطة بتزوير المحاضر

لأول مرة منذ قرار تركيب كاميرات التسجيل بغرف التحقيق يتم اعتماد التسجيلات، التي دونتها الكاميرا، في مواجهة مشتكية بملف توفيق بوعشرين، التي اتهمت عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بتزوير محضر الاستماع إليها، وكما يتم اعتماد التسجيلات من طرف المتهمين يتم استعمالها أيضا من قبل المحققين في حال اتهامهم بالتزوير أو التعذيب.

وكان وزير الداخلية السابق أعلن يوم 24 دجنبر 2013 بمجلس النواب أنه سيتم تجهيز جميع غرف التحقيقات سواء في مراكز الشرطة أو في ولايات الأمن أو في مخافر الشرطة بكاميرا مراقبة لتسجيل سير التحقيقات مع المتهمين حتى يتم ضمان أن المتهم يتم التحقيق معه وفق القانون وفي ظروف تحترم حقوقه ويتم اتخاذ قرار تزويد غرف التحقيق بالكاميرات حتى يتم اعتماد هذه التسجيلات في حالة إذا ما قام المتهم برفع دعوى ضد عناصر الشرطة بأنه تم أخذ أقواله تحت تهديد العنف أو أنه تعرض للضرب.

وكان عبد اللطيف الحموشي، المدير العام للأمن الوطني، اتخذ قرارا بتزويد كافة مخافر الشرطة وغرف التحقيق بكاميرات التسجيل، تنفيذا للرغبة الملكية بملاءمة مراكز التوقيف في كافة التراب المغربي مع المعايير الدولية، وفعلا لم يعد أي مكان للتحقيق تابع للأمن يخلو من كاميرا التسجيل، وربما يوجد بها رهن إشارة كل المتهمين الذين يتم التحقيق معهم إذا ما قرروا الادعاء على المحققين بالتزوير أو التعذيب أو انتزاع الاعترافات تحت التهديد. واليوم أصبحت حجة بيد النيابة العامة لمواجهة حملة التشويه التي تتعرض لها الشرطة القضائية بعد رفع دعوى التزوير ضدها من قبل مصرحة بملف بوعشرين.

عرض ناجيم بنسامي، الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، مساء أول أمس، بمقر النيابة العامة بمحكمة الاستئناف، شريط فيديو يوثق لجلسات التحقيق مع المصرحة عفاف برناني وبعض اتهاماتها بالتزوير ضد الفرقة الوطنية، حيث كشف شريط الفيديو تصوير جلسة التحقيق مع المصرحة عفاف برناني في قضية بوعشرين، حيث ظهرت من خلاله برناني تقرأ محضر الاستماع إليها قبل أن توقع عليه، واختار الوكيل العام في سابقة من نوعها في تاريخ التحقيقات أن يدرج فيديو الاستماع إلى المصرحة بالتزامن مع إدراج محضر الاستماع إليها أمام وسائل الإعلام، لتكشف ما أسماه "كذب و بطلان اتهاماتها بالتزوير ضد ضابط الفرقة الوطنية".

وكان الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، عرض مساء أول أمس، بمقر النيابة العامة بمحكمة الاستئناف، شريط فيديو يوثق لجلسات التحقيق مع المصرحة عفاف برناني وبعض اتهاماتها بالتزوير ضد الفرقة الوطنية، حيث كشف شريط الفيديو تصوير جلسة التحقيق مع المصرحة عفاف برناني في قضية بوعشرين، حيث ظهرت من خلاله برناني تقرأ محضر الاستماع إليها قبل أن توقع عليه، واختار الوكيل العام في سابقة من نوعها في تاريخ التحقيقات، أن يدرج فيديو الاستماع إلى المصرحة بالتزامن مع إدراج محضر الاستماع إليها أمام وسائل الإعلام، لتكشف ما أسماه " كذب و بطلان اتهاماتها بالتزوير ضد ضابط الفرقة الوطنية".

في سابقة في تاريخ القضاء المغربي

الوكيل العام يعرض فيديو التحقيق مع إحدى ضحايا بوعشرين

عفاف برناني تكشف طرق استدراج بوعشرين لضحاياه لممارسة الجنس

عفاف برناني
النيابة العامة

فيديو التحقيق مع برناني

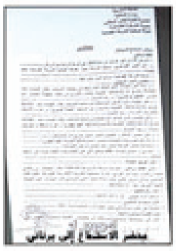

محضر الاستماع إلى برناني

■ طارق ضرار

عرض ناجيم بنسامي، الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، مساء أول أمس، بمقر النيابة العامة بمحكمة الاستئناف، شريط فيديو يوثق لجلسات التحقيق مع المصرحة عفاف برناني وبعض اتهاماتها بالتزوير ضد الفرقة الوطنية، حيث كشف شريط الفيديو تصوير جلسة التحقيق مع المصرحة عفاف برناني في قضية بوعشرين، حيث ظهرت من خلاله برناني تقرأ محضر الاستماع إليها قبل أن توقع عليه، واختار الوكيل العام في سابقة من نوعها في تاريخ التحقيقات، أن يدرج فيديو الاستماع إلى المصرحة بالتزامن مع إدراج محضر الاستماع إليها أمام وسائل الإعلام، لتكشف ما أسماه " كذب و بطلان اتهاماتها بالزور ضد ضابط الفرقة الوطنية".

وكشف فيديو التحقيق مع المصرحة التي اتهمت الفرقة الوطنية بالتزوير، عن" إجراء الاستماع إليها في ظروف قانونية بإحدى المكاتب، وتسليمها محضر الاستماع بعد انتهاء التحقيق، حيث ظهرت برناني تقرأ محضر الاستماع إليها بالحرف قبل أن توقع عليه".

التفاصيل ص3

اعتقال شخصين يشتبه تورطهما في حيازة معدات تمس بالأمن العام

تمكنت عناصر الدائرة الأمنية الرابعة بمنطقة أمن أنفا بالدار البيضاء، زوال الاثنين، من توقيف شخصين، أحدهما من ذوي السوابق القضائية، وذلك للاشتباه في تورطهما في حيازة وترويج سلع مهربة ومعدات من شأنها المساس بالأمن والنظام العامين.

وذكر بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني، أن مصالح الأمن كانت قد رصدت إعلانا على موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك) يتضمن إشهارا لبيع معدات قد تمس بأمن وسلامة المواطنين، وهو ما استدعى فتح بحث دقيق أسفر عن توقيف المشتبه فيه الرئيسي والعثور بحوزته على 71 "قلم ليزر" موصولة ببطاريات الشحن وتطلق أضواء مشعة.

التفاصيل ص3

توقيف شخص بالناظور متهم بالاتجار في المخدرات ومحاولة القتل

تمكنت فرقة الشرطة القضائية بأمن الناظور، صباح الاثنين، من توقيف شخص يبلغ من العمر 25 سنة، وذلك للاشتباه في تورطه في الحيازة والاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية ومحاولة القتل العمد. وذكر بلاغ للمديرية العامة للأمن الوطني، أنه تم توقيف المشتبه فيه برفقة ثلاثة أشخاص من ذوي السوابق القضائية، من بينهم فتاة، وذلك بعدما تم العثور بحوزتهم على 207 غرامات من مخدر الكوكايين، و26 قرصا مخدرا، وسكاكين، وخمس موازين كهربائية، وسبع هواتف محمولة، علاوة على مبلغ مالي بالعملة الوطنية.

التفاصيل ص3

المديرية العامة للأمن الوطني تنفي تسجيل جريمة سرقة سيارة بالعنف

تنفي المديرية العامة للأمن الوطني بشكل قاطع أن تكون جريمة سرقة سيارة بالعنف، التي يتم تداولها عبر تطبيقات التراسل الفوري على الهواتف المحمولة، قد تم تسجيلها بمدينة الرباط أو في أية مدينة مغربية أخرى.

وأكدت المديرية في بلاغ لها، أن مصالح الأمن الوطني تفاعلت بجدية كبيرة مع هذا الشريط الذي ادعى ناشروه أنه وقع بأحد أحياء مدينة الرباط، وأنها قامت بإجراء خبرات تقنية مع تحليل كل الأثر الإلكترونية فاتضح لها بأن الشريط المنشور يؤرخ لجريمة وقعت خارج المغرب.

التفاصيل ص3

تفكيك شبكة للهجرة بإسبانيا واعتقال 155 مشتبها به

أعلنت الشرطة الإسبانية "EFE"، أنها تمكنت مؤخرا من تفكيك شبكة كبيرة متخصصة في تنظيم وتسهيل الهجرة غير الشرعية باتجاه المملكة المتحدة وإيرلندا، مشيرة إلى أنه تم في إطار هذه العملية اعتقال 155 شخصا معظمهم يحملون الجنسية الصينية.

وأوضحت الشرطة الإسبانية في بيان لها أن الأشخاص الأربعة الذين يشتبه في إشرافهم على إدارة هذه الشبكة الإجرامية اعتقلوا ببرشلونة بعد انتهاء تحقيق موسع بدأته مصالح الأمن قبل ثلاث سنوات دون أن تحدد تاريخ تفكيك هذه الشبكة التي تقول "إنها كانت منظمة وذات طابع هرمي محكم". وأضافت نفس المصادر أن "كل شخص كان يدفع مبلغا ماليا يصل إلى 2000 أورو للرحلة ويجري وصوله إلى التراب الأوربي الخاضع لاتفاقية (شينغن) توفر له إقامة مؤقتة بشقق تتوزع في عدة مناطق بجهة كاتالونيا إلى حين حصوله على وثائق مزيفة يتم إعدادها في الصين".

التفاصيل ص3

افتتاحية

دولة القانون وليست دولة القضاة

يعتبر استقلال القضاء بالمغرب إرادة ملك وشعب وفعاليات، بمعنى هي جزء من "ثورة الملك والشعب"، وعمل جاهدا على أن تسير فصول الدستور في اتجاه الضمان القانوني لاستقلالية كاملة للقضاء، حيث صدرت القوانين التنظيمية اللازمة من أجل وضع حد لأي تداخل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وذلك من خلال استقلالية النيابة العامة عن وزارة العدل إذ تم نزع هذه السلطة من الوزير ومنحها للوكيل العام لدى محكمة النقض، وبذلك تكون هذه السلطة قد استقلت بشكل قطعي عن السلطة وتحولت وزارة العدل إلى مجرد أداة للتدبير الإداري لمرفق العدل، أي المشرف على الشؤون الإدارية لموظفي العدل.

استقلالية القضاء، قبل أن تكون واقعا عمليا هي مفهوم دستوري، لأن المغرب قرر استكمال بناء الدولة الديمقراطية دولة المؤسسات والقانون، ولا يمكن الحديث عن دولة ديمقراطية في ظل تداخل السلط. لهذا خصص الدستور فصولا كثيرة لاستقلال القضاء، واعتبر التدخل في شؤونه أو التأثير عليه بأية وسيلة كانت جريمة يعاقب عليها القانون، ومهما كان موقع وميزة المتدخل.

قد يقول قائل إن النظر شيء، والعمل شيء آخر، ربما يوجد في الدستور والقوانين التنظيمية قد يختلف عن الواقع العملي، من حيث الصيغة هذه العبارة صحيحة لأن كثيرا من القوانين يتم انتهاكها، لكن المشرع وبالإضافة إلى الضبط الدستوري والقانوني وضع الأطر العملية لضمان استقلالية القضاء، كما ضمن حقوق جميع أطراف العملية القضائية.

أطرافها ليسوا فقط المتقاضين، ولكن هم أيضا الشرطة القضائية والنيابة العامة والدفاع، يعني وضع ضمانات كي لا يضيع حق أي واحد منهم، وكل من شعر بالظلم منحه المشرع حججا ودلائل ليأخذ حقه.

قطع المغرب مع التعذيب نهائيا منذ إقراره مبدأ جبر الضرر والإنصاف والمصالحة، لكن هذا لا يعني نهايته بشكل مطلق لأن هذا المطلب لم يتحقق في كل دول العالم، غير أن المغرب وكي يتفادى أي انتهاك لحقوق الإنسان في كل مراحل التقاضي حتم وضع كاميرات التسجيل في قاعات الاستماع لدى الشرطة القضائية.

بمعنى لم يعد أي ضابط شرطة قضائية ولحد أي مبرر كان قادرا على انتهاك القانون، وهذا يفرض أن يكون المواطن اليوم مطمئنا أنه لا توجد انتهاكات وإذا وجدت، لاقدر الله، فإن كل وسائل الإثبات متوفرة، ومن ثم إن أي ادعاء كاذب بالتعذيب أو الترهيب لن يمر دون محاسبة قانونية.

اليوم نحن أمام قضية اسمها توقيف بوعشرين، المتهم بالاتجار في البشر والاغتصاب وتهم أخرى، وقضية عفاف برناني، لأسباب معينة تراجعت هذه الأخيرة واتهمت النيابة العامة ومن خلالها الشرطة القضائية بتزوير المحاضر. لم يسكت الوكيل العام كثيرا فخرج في ندوة ليعرض على الصحافة شريط فيديو يسجل أطوار التحقيق مع المعنية بالأمر وقراءتها للمحضر وتوقيعها عليه. إذن اللعب لم يعد مسموحا به لأي طرف مهما كان، ومن حق أي متقاض أن يطالب تسجيل المحاضر وفق ما ينص على ذلك القانون، وبالتالي أي دعوى بالتزوير أو التعذيب ستكون خاضعة لما هو مسجل في كاميرا التحقيق.

حكاية ترامب مع ممثلة الأفلام الإباحية ستورمي دانييلز 7

أخبار

تأجيل الكشف عن تقرير برلماني حول المحروقات

أخبار

أمزازي يعاقب محتلي السكن الوظيفي

رياضة

رونار كشف عن لائحة من 28 لاعبا تأهبا لوديتي صربيا وأوزبكستان

موقف النهار

غريب أمر بعض الزعماء، وقادة أحزاب سياسية ببلادنا. بالأمس القريب كان بنكيران رئيس الحكومة المعزول في كل مرة يقحم ملك البلاد في كل صغيرة وكبيرة، ولم تكن تفارقه لازمة (قال لي الملك وقلت للملك). والآن يعود محمد اليازغي بعد أن صمت دهرا ليقحم الملك في قضية توفيق بوعشرين وهي قضية جنائية معروضة الآن أمام المحكمة ولم يصدر بعد الحكم في هذا الملف.

اليازغي الذي أراد أن يضرب، كما يقال، عصفورين بحجرة واحدة لم يزده ما صرح به غير حرق نفسه على الرغم من أنه رجل قانون.

قدماء البرلمانيين يهددون بوقفة احتجاجية أمام البرلمان

طالبوا باستمرار "الريع" ضد الإحالة على التقاعد في 65 سنة

هدد بعض قدماء البرلمانيين بالاحتجاج أمام مقر البرلمان إن تم التصويت لصالح مشروع قانون إصلاح نظام التقاعد الخاص بهم، وهو المشروع الذي ينص في نصه ضرورة إحالة البرلمانيين على التقاعد عن سن الخامسة و الستين من العمر.

وقال مصدر مطلع إن مشروع إصلاح نظام التقاعد الخاص بالبرلمانيين عاد إلى نقطة الصفر بعدما صعّد بعض قدماء البرلمانيين ضد غالبية بنود هذا الإصلاح منددين بالمصادقة على المشروع واعتباره قانونا ورافضين تطبيقه بأثر رجعي، مستحضرين روح الفصل السادس من دستور المملكة، ومهددين بتنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان.

وبحسب نفس المصدر فإن بعض قدماء البرلمانيين يقفون ضد هذا الإصلاح جملة و تفصيلا، خاصة ما يتعلق بقرار الإحالة على التقاعد في سن الخامسة والستين من العمر وهو القرار الذي يتضمنه مشروع إصلاح نظام تقاعد البرلمانيين.

وإذا كان الفصل السادس من دستور 2011 يؤكد على أن "القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، والجميع أشخاصا ذاتيين واعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له، كما يؤكد على أن "السلطات العمومية تعمل على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. تعتبر دستورية القواعد القانونية وتراتبيتها، ووجوب نشرها مبادئ ملزمة. ليس للقانون أثر رجعي" فإن البعض من قدماء البرلمانيين يضيف المصدر المطلع المذكور أكدوا على أنهم مستعدين إلى الاحتجاج و التنديد أمام البرلمان بكل أشكال الاحتجاجات ضد هذا الإصلاح، وضد الإحالة على التقاعد في سن الخامسة والستين بالضبط.

وبحسب نفس المصدر فإن مختلف الفرق البرلمانية بمجلس النواب كانت بلغت إجماعا على تقديم بدائل قادرة على ضمان استدامة صندوق تقاعد البرلمانيين لسنوات عديدة مقبلة، قبل وقد يلح نص مشروع إصلاح تقاعد البرلمانيين على الرفع من المساهمات الشهرية التي يدفعها النواب البرلمانيين في صندوق التقاعد دون التنازل عن الإحالة على التقاعد في سن الخامسة والستين، علما أن البرلمانيين أصبحوا ملزمين بالاقتطاع الشهري (المساهمة في صندوق التقاعد)، منذ دخول هذا القانون حيز التنفيذ في 1993، و يعيش نظام تقاعد البرلمانيين على إيقاع الاختلال و عدم المساواة، إذ في الوقت الذي يمارس في الوقت الحالي 395 برلمانيا مهامهم النيابية و يساهمون شهريا بالاقتطاعات شهرية يوجد 733 برلمانيا آخر في حالة تقاعد منهم 20 في المائة تفوق أعمارهم عن 45 عاما الشيء الذي يجعل عجز نظام التقاعد الخاص بالبرلمانيين يرتفع إلى 40 مليون درهم كما أشارت إلى ذلك الزميلة " أوجوردوي لوماروك" في عددها ليوم أمس الثلاثاء، (13 مارس 2018).

الدّب الروسي أشرف من الخنزير الغربي الشاذ

محمد فارس

لا أخفيك سرّا سيدي القارئ الكريم، إذا قلتُ لك إني كنت لا أتمنى وصول [بوتين] إلى سدة الحكم في [روسيا]، لأني كنت معجبا برجل آخر كانت كل الأوساط ترشحه لهذا المنصب، ويتعلق الأمر بالجنرال الشجاع والوطني الصادق، والمسيحي الملتزم [ألكسندر ليبيد] الذي نجح في إيقاف حرب [الشيشان]، وكان الكل يثق به ويحسبه، كما أنه عندما عزم على خوض الانتخابات الرئاسية، أقسم على الكتاب المقدس بأن يقطع أيدي اللصوص والفاسدين حينما تجرؤا في [روسيا]؛ لكن بحادثة طائرة مروحية مشكوك فيها، أريد بحياته، وقد انتهى جدّا رحمه. ولكن مثل هؤلاء لا يستطيعون العمرَ بيننا [illegible] الفاسدين الذين يعمّرون طويلا في هذه الدنيا الشقية بالمظاهر [اللامعقولة] على حد تعبير [ألبير كامو] أديب [اللامعقول] وهو فيلسوف وجودي، وإن كان يرفض تسميته بذلك، وهو أصغرُ حائزٍ على جائزة [نوبل] عن روايته [الغريب].

لكنَّ رأيي تغيّر تجاه [بوتين] الذي نقل [روسيا] في ظرف عشر سنوات إلى مستوى يليق بها، وقد كانت مرتعًا للأمريكان إلى درجة أن مدير [السي. آي. إيه] الأسبق [ويليام كولبي] كان يتجوّل متبخترا في الساحة الحمراء، أيام الداعر [يلتسين]، على اعتبار أن سقوط [الاتحاد السوفياتي] هو إنجاز من صنع المخابرات الأمريكية؛ فيما سقوط [الاتحاد] كان نتيجة حتمية للفساد الذي نخر مفاصل الدولة الشيوعية، وكان السقوط متوقّعًا منذ عشرات السنين، لأن نتائج الفساد معروفة دائما ومحسوبة، رغم بطئها.. غيّرتُ رأيي لموقفه الرافض للشذوذ الجنسي في [روسيا]، حيث اعتبر الشذوذ مجرّد حماقة، وبغايات بشرية، وقال في تصريح شهير: [أي شاذ ظهر في شوارع [روسيا] سأسحقه حفاظا على الأخلاق، والرسالة، وقيم الشعب الروسي]؛ هذه القيم التي يحفظها [illegible] الأتراك، والفرنسيين، والتاريخ [illegible]. وهكذا تبيّن لي أن [بوتين] يختلف عن الفاسق [ماكرون] رئيس [فرنسا] الفرنسية. إن [بوتين] صاحب العينين المغوليتين، يختلف عن [أوباما] الفاجر؛ وعن [ترامب] المنحل؛ وعن [هولاند] قاهر العشاق؛ وعن [ساركوزي] البهلوان؛ وعن الأحمق [تراس]، وعن السلطان [أردوغان]. نعم، إن الدب الروسي أكثر رجولة وأصالة من الخنزير الغربي القذر، لقد كان الدب الروسي هو من [illegible] الأتراك ويحطم [نابليون] ومصرع [هتلر]. فكان [illegible] بلا رحمة بعد المعارك الضارية فهو أنبل من الخنزير الشاذ. لهذه الأسباب ترى الغرب يطعن بالانتخابات بديموقراطية حتى يحل مكان [بوتين] ديموقراطي عميل للأمريكان، فيحكمهم على الأسرار العلمية الروسية، ويستورد أخلاقهم، ويتاجر بهم باسم الانفتاح والحرية. لكن [بوتين] لا يعبأ بالمنظمات الغربية، فالروس كما قال، هم أدرى بمصالح شعبهم ولروسيا أن ترضخ لآلية إملاءات أجنبية.

لكنْ، وبالمناسبة من يشبه هذا؟ منذ شهرين تقريبا، بعث جلالة الملك نصره الله برسالة إلى المجلس العلمي الأعلى يحثّه فيها على الحفاظ على الثوابت، والقيم، والأخلاق؛ ومباشرة بعد هذه الرسالة السامية، ظهر [أحد الأحبار] وأبنه، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال: [الزرع ابن الزرع]. فيما الزرعُ يطالب بإباحة الشذوذ الجنسي، ويجعله مادة تُدرّس للأطفال في المدارس معتبرًا الشذوذ الجنسي [حرية الجسد]، وهو حقّ مكفول لكل شاذ جنسيا، رجلا كان أو امرأة؛ فيما ابنه الآخر فيطالب بإلغاء [illegible] الفسق ويلبس القفازات ويشكل القيم، وكأنه يقول للسلطات المهيّأة: [نحن هنا، ولن نخيّب ظنّكم فينا]؛ لكن الغريب في الأمر، هو صمت الأموات في المجلس العلمي الأعلى. وكأن الأمر لا يعنيه، ومن حق التساؤل عن مهمته في بلاد المسلمين، وهل ما [illegible] الملايين من أموال الأمة. كان على المجلس العلمي الذي يستحق شرف الثقة أن يتصدّى لهذه الدعوات التي تمس بقيم وثوابت الأمة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وأن يُلقم المسخ [الزرع وابنه الزرع]، ولكن لا حياة لمن تنادي؛ والسرُّ فيه: أما عن [حرية الجسد] فالجسد لا حرية له بل هو محضر العبودية، والفسق، ونهايته هي أن يكون وليمة للديدان؛ ويشبّه هي خسران، ويحكيه عمر وعمران؛ قال الشاعر: يا خادم الجسم كم تشقى في خدمته "اطلب الربح مما فيه خسران.. أقبل على النفس واستكمل فضائلها "فأنت بالنفس لا بالجسم إنسان". إلى اللقاء، أيّها معشر السادة القراء الكرام، وشكرًا على اهتمامكم، وجازاكم الله خيرا؛ آمين!